

## قراءة نقدية في التقرير الخاص بالتربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية

### والتكوين والبحث العلمي

#### الصادر عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي 2017

ذ. عبد العزيز العلوي الأمrani

المدرسة العليا للأساتذة / جامعة مولاي إسماعيل مكناس

#### تقديم :

صدر عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي تقرير خاص بالتربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي في شهر يناير 2017 . وهو التقرير الذي يحمل الرقم : 17/1 . يتكون نص التقرير من أربعين صفحة ، في نسخته الرقمية ، موزعة بين مقدمة وقسمين رئيسيين ، إضافة إلى توصيات ختامية ولائحة للإحالات ، ثم قائمة للمصادر والمراجع المعتمدة في انجازه .

يعد هذا التقرير الأول من حيث طبيعة الموضوع الذي يتناوله ، والمتعلق بالتربية على القيم بمنظومة التربية والتكوين بالبلاد ، بالرغم أن المجلس سبق له أن أصدر رأيا في موضوع دور المدرسة في تنمية السلوك المدني في يونيو 2007 ، و نظم أشغال ندوة وطنية في شهر ماي من نفس السنة للتداول ومناقشة نفس الموضوع ، كما نشر دراسة باللغة الفرنسية تتناول موضوع تقويم اثر البرامج التعليمية على حقوق الإنسان والمواطنة في يناير 2008. هذا إلى جانب اهتمام المجلس بمكون التربية على القيم في كل الوثائق المرجعية التي أصدرها مؤخرا ، وخاصة الرؤية الإستراتيجية 2015-2030 ، والتي جعلت من التربية على القيم في إطار التنشئة الاجتماعية للأفراد واحدة من أهم الوظائف الخمس للمدرسة المغربية الوطنية. ونظرا لأهمية هذا التقرير ، والإشكالات التي طرحها ، والتحديات التي تواجه المدرسة الوطنية في هذا الباب . تحاول هذه المساهمة تقديم قراءة نقدية لنص التقرير ومقاربة التيمات والمعطيات الواردة فيه . وذلك من خلال رؤية تمحيصية مزدوجة ، تتناول الجوانب الشكلية والمتعلقة ببنية وشكل نص التقرير من جهة ، والجوانب المضمونية من جهة أخرى .

## أولا عرض موجز لمضامين التقرير:

أعد واضعو التقرير مقدمة تشتمل على ثلاث نقاط رئيسية ، وقد جاءت على الشكل الأتي : التربية على القيم رافعة أساسية لتنمية وتأهيل الرأسمال البشري ، حيث تم التأكيد على الأهمية التي تكتسيها التربية على القيم بالنسبة للمجتمع ، باعتبارها تشكل أحد مرتكزات الحياة الانسانية سواء في جانبها الفردي أو الجماعي . وهو الأمر الذي يجعل منها مسؤولية متقاسمة تضطلع بها المدرسة ، إلى جانب باقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى كالأسرة ووسائل الإعلام ، وباقي المؤسسات ذات الصلة بالتربية . مع التأكيد ، وبقوة ، على مركزية المدرسة ، نظرا للفترة الزمنية التي يقضيها الفرد في حياة التمدرس .

كما تشكل التربية على القيم رسالة تربوية راقية تفرض ذاتها بإلحاح شديد في المجتمع المعاصر. وذلك لكون المنظومة القيمية تمثل نسقا مركبا ثلاثي الأبعاد ، فهي تطل كلاً من الفكر والخطاب ، إلى جانب العواطف والمشاعر الإنسانية ، كما تترجم في مختلف أشكال السلوك والممارسة لدى الأفراد داخل المجتمع . فالقيم ليست سوى جملة من المبادئ والمعايير المتقاسمة بين الأفراد لها وظيفة توجيهية للمفاهيم و التمثلات والأحكام والمواقف والاتجاهات . هذا إلى جانب اعتبارها مرجعيات مؤطرة للعيش المشترك . كما أن آثار التربية على القيم لا تم فقط ميادين التعليم والتكوين والبحث العلمي ، بل تطل مجالات أخرى تمس عمق التنمية البشرية والبيئية ، و مؤسراتها الدالة كالإنصاف والمساواة وتحقيق الديمقراطية ومحاربة التهميش والهشاشة الاجتماعية .

وعلى هذا الأساس ، فإن أصحاب التقرير اعتمدوا في إعدادهم له على تصور للتربية على القيم يقوم على مقارنة شاملة تستدعي مختلف الأبعاد النفسية ، الاجتماعية ، والمدنية والثقافية والبيئية ، هذا إضافة إلى الجوانب المرتبطة باللغات والمعارف والكفايات. وذلك نظرا للسياق الوطني والدولي المطبوع بالتحول وتعدد المرجعيات الخاصة بالتربية على القيم ، حيث يعد الدستور الجديد 2011 مرجعية القيم المشتركة لمختلف مكونات الأمة ، الى جانب المواثيق والاتفاقيات الموقعة من قبل المغرب في مجالات حقوق الطفل والمرأة ومناهضة التعذيب والمساواة بين الجنسين و حقوق الأفراد في وضعيات خاصة .

كما خصص القسم الأول من التقرير لتشخيص واقع وتحديات التربية على القيم . وذلك من خلال الوقوف على نقطتين أساسيتين : المكتسبات التي اعتبرها التقرير مهمة ، ويتوجب ترصيدها وتطويرها ، وهي مجموع الوثائق الرسمية ، التي تم إنتاجها . والتي تعد بمثابة مرجعيات مهمة للتربية على القيم داخل الفضاء المدرسي ، بدءا بالدستور الجديد 2011 ، ومرورا بالميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000 ، والكتاب الأبيض 2002 ، وباقي

النصوص التشريعية القانونية كمدونة الأسرة وإصلاح نظام الحالة المدنية ، ومدونة الشغل والقانون الجنائي والجنسية الصادر مؤخرا . هذا بالإضافة الى عدد من البرامج الخاصة بالتربية على حقوق الإنسان والتربية على المواطنة والتسامح و المساواة . كما بين التقرير بعض ما تحقق من انجازات الخاصة على مستوى وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني ، وأهمها إرساء المرصد الوطني لمناهضة العنف بالوسط المدرسي سنة 2015 ، وتعزيز المقاربة الحقوقية في دفاتر التحملات الخاصة بالكتب المدرسية الجديدة ، وإصدار دليل الحياة المدرسية 2008.

وعلى الرغم ، من كل هذه المكتسبات ، فان ثمة عدد من الاختلالات والإشكالات التي ما تزال قائمة ، مما يطرح عددا من التحديات الكبرى على واقع التربية على القيم بالمدرسة الوطنية . ومن أهمها استمرار العمل ببرامج متعددة ومختلفة تفتقر الى التنسيق والى اعتماد مقاربة إدماجية قائمة على ترصيد المكتسبات، ومحدودية الملائمة المنتظمة لأغلب المضامين والوثائق المرجعية المقدمة للمتعلمين مع المستجدات التشريعية والمؤسسية والمعرفية الحاصلة في البلاد . هذا إلى جانب ، التفاوت الكبير بين البرنامج الدراسي وواقع الممارسة التربوية في المدرسة ، حيث يتم اختزالها في مجرد مادة دراسية. كما أشار واضعو التقرير في هذا القسم الى معضلة التعارض الصارخ بين القيم والمبادئ المضمرة والصريحة للمواد الدراسية المختلفة ، مما ينتج عنه تضارب في التمثلات والاتجاهات السلوكية لدى المتعلمين . إضافة الى محدودية نجاعة الطرق التربوية المعتمدة ، بسبب هيمنة ممارسات تعليمية غير ملائمة لأهداف وغايات التربية على القيم ، من خلال التركيز على شحن ذهن المتعلمين بالمعلومات في ظل وجود علاقات بيداغوجية تتسم بالسلطوية والعنف ، إلى جانب إشكالية ضعف وغياب تكوين جاد ومتين للفاعلين التربويين في مجال التربية على القيم . كما أن أدوار الشركاء ، في هذا الصدد ، ما تزال دون المستوى المطلوب .

كل هذه الإشكالات العميقة ، والتي تواجه منظومة التربية على القيم ، يفرض على النظام التربوي سلسلة من التحديات الكبرى تساءل قدرات ونجاعة المنظومة التربوية إزاء تحدي التربية على القيم . وهو ما يحد من قدرة وقوة هذه المنظومة على المساهمة الفعلية في تنمية وتأهيل الرأسمال البشري ، وتحقيق التنمية البشرية المستدامة . كما تناول القسم الثاني من هذا التقرير ، والمعنون بأفاق التطوير والتغيير ، لإبراز المبادئ الموجهة للوثيقة والتي يمكن اختزالها في كون المدرسة تمثل المرأة المتجددة لمجتمع متغير ، وتحصين هذا الأخير مرتبط بتحسين البيئة التربوية ، وهو ما لا يتم إلا عبر ترسيخ منظومة التربية على القيم في الوسط المدرسي وإشراك كل الفاعلين . كما حدد القسم الثاني مجالات التربية على القيم ، وهي سبعة مجالات تشمل المناهج والبرامج والتكوينات ، واستثمار الوسائط المتعددة والفضاء الرقمي في هذا المجال ، إضافة إلى المجال الخاص بالحياة المدرسية والجامعية ، والفاعلون

التربويون باعتبارهم القلب النابض لكل نشاط تربوي داخل المؤسسة التعليمية . إلى جانب علاقات المؤسسة التربوية بالشركاء والمحيط السوسيو-اقتصادي وباقي الفاعلين المؤسساتيين والمجتمع المدني . هذا بالإضافة إلى أهمية البحث العلمي التربوي وضرورة إدماج الفئات في وضعيات إعاقاة وتلك التي تعاني من الهشاشة .

وقد ختم نص التقرير بتقديم مجموعة من التوصيات الختامية لتجاوز المعضلات والمشاكل التي تحد من فعالية التربية على القيم ، ومن أهم هذه المقترحات التي جاء بها واضعو التقرير نشير إلى ضرورة وضع برنامج وطني وجهوي لتفعيل إستراتيجية التربية على القيم على المدى القريب ، وإعداد ميثاق تربوي تعاقدي وطني للتربية على القيم . كما تم التأكيد على أولوية وضع إطار مرجعي عام لمنظومة القيم المستهدفة ومجالات التربية عليها ، وذلك من خلال تحديد بقييم المجال المدرسي ، وتشتمل على كل من قيم الانتماء الديني والوطني ، وقيم المواطنة المحلية ، والمحافظة على البيئة وتنميتها المستدامة ، وقيم البيئة المدرسية. هذا وقد أوصى التقرير ، بضرورة تنويع المقاربات والأساليب المعتمدة لتفعيل التربية على القيم من خلال ثلاث مقاربات رئيسة وهي : المقاربة الوقائية ، ومقاربة قائمة التمييز الايجابي ثم المقاربة الاستشراعية ، مع التأكيد على أهمية تعزيز أدوار الرصد والتقييم المنتظم لبرامج التربية على القيم من خلال الاعتماد على شبكة للمؤشرات لقياس المواقف والانفعالات والاتجاهات والسلوك .

وفي الختام ، يشير واضعو التقرير الى أن التوصيات السابقة ، هي مجرد مداخل للارتقاء بمنظومة التربية على القيم في الوسط المدرسي . غير أن تفعيل كل ذلك مرهون بعدد من الشروط والمستلزمات ، منها توفير الامكانيات المادية والبشرية والتشريعية الكافية . كما يتوجب هذا المشروع فتح عدد من الأورش على صعيد المؤسسات التعليمية ، لتدارس هذه الإشكالات والقضايا التي تمّ التربية على القيم وتعبئة مختلف الفاعلين التربويين والشركاء وخلق نقاش عمومي على المستوى الوطني لتوجيه السياسات العمومية في هذا المجال.

## ثانيا ملاحظات نقدية للتقرير :

لا بد من التأكيد بداية ، أنه لا يمكن إنكار الجهد المبذول ، الذي بذله واضعو التقرير من أجل إعداد وإنجاز وإخراج هذه التقرير إلى حيز الوجود ، والعمل على نشره وتقديمه للمهتمين والفاعلين التربويين . خاصة على مستوى تجميع عدد من الخلاصات والاستنتاجات الواردة في دراسات وتقارير سابقة<sup>1</sup> . كما أن لا أحد

<sup>1</sup> استحضرت التقرير عددا من الخلاصات والتوصيات التي وردت في تقارير وطنية مهمة سابقة ومن أهمها : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول المساواة بين النساء والرجال 2016 ، وتقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان : التربية على المواطنة وحقوق الإنسان فهم مشترك للمبادئ والمنهجيات 2015 ، والتقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة 2005. وبعض التقارير الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط .

ينكر أهمية الاجتهاد التجميعي المبذول ، خاصة عندما يتعلق الأمر ، بمؤسسة دستورية تسعى جاهدة إلى تحقيق إجماع توافقي حول ما تصدره من وثائق واجتهادات . لكن تبقى الأعمال التجميعية عديمة الجدوى عندما يغيب عنها الملمس التركيبي ، حيث يضيع الخيط الناظم لرؤية ورسالة التقرير . وبالتالي تضيع إشكاليته المركزية وتقل جدواه الوظيفية علميا وعمليا.

## 1. ملاحظات تم شكل وبنية التقرير:

بالرغم من أن التقرير صادر عن مؤسسة وطنية ، مهمتها تتبع وتقوم السياسات العمومية في مجال التربية والتكوين . فان التقرير ينتمي ، وبحكم طبيعته الشكلية ، الى التقارير ذات الطبيعة الوصفية . فمنذ بداية نص التقرير والى نهايته، يلاحظ غياب المعطيات والبيانات الكمية والنوعية على حد سواء. وهو ما يفسر هيمنة اللغة السردية وخلاء المتن المكتوب من معطيات رقمية ممثلة في جداول أو رسوم بيانية داعمة وموضحة كما هو معمول به في عدد من التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية المهتمة بتقويم البرامج والسياسات التربوية في العالم . مما أفقد التقرير طابعه العلمي والعملية على السواء حيث يصعب على القارئ المهتم بالشأن التربوي أو صانع القرار ، الخروج بمعطيات مضبوطة ودالة من المنظور الإحصائي يمكن استثمارها واستغلالها مستقبلا . كل هذا جعل من مضمون خطاب هذا التقرير أقرب إلى البيانات التي تصدرها بعض الهيئات الحزبية أو النقابية . هذا مع العلم ، أن التقرير، وضمن توصياته الختامية ، يؤكد على ضرورة اعتماد آليات مضبوطة لتقييم الأثر الخاص ببرامج التربية على القيم بمنظومة التربية والتكوين . و توظيف شبكات خاصة للتقييم تتضمن مؤشرات قابلة للقياس .

ما يلاحظ كذلك من حيث شكل نص التقرير ، طابع التكرار واستعادة العديد من الأفكار والمعطيات في مواطن مختلفة من المتن . فعلى سبيل المثال ، أشار التقرير في مقدمته الى فكرة معروفة لدى الجميع ، وهي المتعلقة باعتبار التربية على القيم تشكل مسؤولية متقاسمة تضطلع بها المدرسة إلى جانب مؤسسة الأسرة ووسائل الإعلام ، وباقي المؤسسات الاجتماعية والسياسية والتنشيطية ذات الصلة بالتربية على القيم. فهذه الفكرة ، سنجدها تتكرر في أكثر من مناسبة خاصة في المحور الأول من القسم الثاني من التقرير ، ضمن المبادئ الموجهة التي يستند عليها واضعو التقرير ، وفي المجال الخامس من مجالات التربية على القيم . ونجد ذات الفكرة حاضرة ضمن التوصيات الختامية للتقرير . والأمثلة الدالة على ميزة التكرار وإعادة اجترار المعطيات ذاتها متعددة في متن التقرير.

## 2. ملاحظات تم مضمون التقرير :

على الرغم من أهمية الأفكار والمعطيات الواردة في هذا التقرير ، وبالرغم من الجهود الذي بذله واضعوه في تجميعها من تقارير وطنية ودولية سابقة ذات الصلة بموضوع القيم والتربية عليها، إلى جانب استغلال عدد من الخلاصات الرئيسة الصادرة عن مجموعة من الوثائق والمذكرات والدلائل الصادرة عن الوزارة الوصية على قطاع التربية والتعليم ، أو تلك التي أصدرها المجلس الأعلى للتعليم في مناسبات سابقة . فان الملاحظ ، أن المضمون العام للتقرير جاء ضعيفا من حيث دلالاته ، ويفتقد إلى كثير من الجدة والجدية في عرض و معالجة إشكالية التربية على القيم بالمنظومة التربوية الوطنية، سواء تعلق الأمر بالقسم الأول من التقرير ، والذي حاول رصد واقع وتحديات منظومة التربية على القيم ، من خلال الإشارة إلى الاختلالات والصعوبات التي ما تزال قائمة أمام تحقيق الأهداف المنتظرة من التربية على القيم . فمن المؤكد لدى غالبية المهتمين بالشأن التربوي ببلادنا، صعوبة اختزال إشكالية التربية على القيم في مجرد تشخيص المشاكل والصعوبات التي تواجه هذه المنظومة بالوسط المدرسي والجامعي . لأن الجميع يعي جيدا هذه الصعوبات، وهي معروفة لكل المهتمين والمشتغلين في الحقل التربوي ببلادنا. وفيما يلي، نقدم بعضا من الملاحظات النقدية ، وذلك لتجاوز بعض النقائص وسد بعض الثغرات التي تتخلل نص التقرير .

### أ. الانتقائية في إبراز و ترصيد المكتسبات السابقة :

لقد حاول واضعو التقرير عرض معظم الإشكالات التي تواجهت، وما تزال تواجه منظومة التربية على القيم بالمدرسة المغربية . لكن لم تتم الإشارة قط إلى الإشكالات القديمة الجديد الذي واجه اللجنة الأولى ، و التي أوكل إليها إعداد منهاج خاص بالتربية على حقوق الإنسان في منتصف التسعينات من القرن الماضي ، ما دامت منظومة حقوق الإنسان تمتح من المرجعيات القيمية المختلفة سواء الدينية أو الكونية . ففي أواخر سنة 1995 بدأ في المغرب نقاش تربوي بين المختصين بالشأن التربوي حول مسألة كيفية تفعيل التربية على حقوق الإنسان داخل المؤسسة التعليمية المغربية . هل بإحداث مادة خاصة بالتربية على حقوق الإنسان تضاف إلى قائمة المواد الدراسية السابقة ؟ أم بإدماجها ضمن المواد الدراسية التي أطلق عليها المواد الحاملة ، وهي خمس مواد ( اللغة العربية ، الفرنسية ، التربية الإسلامية ، الاجتماعيات ، الفلسفة والفكر الإسلامي). يعلن واضعو التقرير عن تبني مقارنة شاملة في إعداد تصورههم للتربية على القيم ، تستدعي الأبعاد المختلفة النفسية والاجتماعية والمدنية والثقافية والبيئية ، والجوانب المرتبطة باللغات والمعارف والكفايات . والواقع أنه من يطلع على نص التقرير ، يلاحظ غياب العديد من الأبعاد المختلفة لمعالجة و ومناولة موضوع التربية على القيم . وهو ما أسقط التقرير في

مشكلة تعميم بعض التوصيات التي انتهى إليها ، كما هو الشأن مثلا فيما يتعلق بمسألة غياب إطار منهجي لتقويم التعلّيمات القيمة . حيث يمكن التساؤل حول جدية وفعالية الأنشطة التقييمية الموجهة للتقويم المدرسية . فهل من المقبول والمعقول تبني مقربات تقييمية للتقويم ، هي ذاتها المعتمدة لتقويم المعارف المدرسية ؟

#### ب. تعارض بين مبادئ القيم على أي مستوى ؟:

يشير التقرير ، وضمن تشخيصه لواقع الاختلالات التي تعرفها منظومة التربية على القيم ، إلى مسألة التعارض بين القيم والمبادئ المضرة والصبیحة لبعض المواد الدراسية المختلفة . مما يؤدي إلى تضارب في التمثيلات والاتجاهات والسلوك لدى المتعلمين . وهذا توصيف صحيح ، غير أن الموضوعية العلمية تقتضي البحث عن أصول المشكلة ومصادرها الحقيقية . فلا يتعلق الأمر فقط بتعارض بين ما يمكن أن نسميه بالهوية القيمة . لكل مادة دراسية . بل إن المشكل يعود أساسا إلى الاختلافات والخلافات بين المرجعيات والغايات التي توظّر وتوجه منظومة التربية على القيم بالوسط المدرسي . ففي الوقت الذي نجد الكتاب الأبيض (يونيو 2002) ، وخاصة في جزئه الأول الاختيارات والتوجهات التربوية العامة المعتمدة في مراجعة المناهج التربوية ، وتحديدًا على مستوى اختيارات وتوجهات في مجال القيم توظّر المرجعيات المنطلق للتربية على القيم بمنظومة التربية والتكوين ببلادنا، و انسجاما مع روح ومنطوق الميثاق الوطني للتربية والتكوين (2000) الذي يؤكد على المرتكزات الثابتة والمتمثلة في قيم العقيدة الإسلامية ، وقيم الهوية الحضارية ومبادئها الأخلاقية والثقافية وق يم المواطنة جنبا إلى جنب مع قيم حقوق الإنسان ومبادئها الكونية . فهذا التعدد والتنوع في المرجعيات القيمة بقدر ما يطرح أسئلة مقلقة ، خاصة على مستوى التنزيل و الأجرأة العملية في الواقع التربوي . فالتعدد في المرجعيات والغايات لا يشكل دوما مصدر غنى ولكن قد يسقط في تصارع المرجعية . خاصة على مستوى حدود قبول وتقبل قيمة من القيم داخل نسق قيمي مرجعي مقارنة بنسق قيمي آخر . ومن الأمثلة الدالة على ذلك قيمة المساواة بين الرجال والنساء ، حدود قيمة الحرية في التعبير والرأي بين الدين قيم اللائكية/ العلمانية و عقيدة الأمة ، ... الخ.

#### ت. الدعوة إلى أعمال المقاربة الإدماجية الشاملة في المقدمات وتنكر لها في التوصيات:

لعل أهم ملاحظة نقدية يمكن توجيهها إلى مضمون التقرير ، السقوط في بعض حالات التناقض في عرض وتقديم بعض الأفكار المركزية في نص الوثيقة . الأمر الذي يدفع إلى التساؤل عن قوة البناء المنطقي للرؤية والقضية التي يحاول واضعو التقرير الدفاع عنها والتأكيد عليها . ففي الوقت الذي يدعو فيه التقرير إلى اعتماد مقاربة إدماجية / تشاركية / شاملة ووظيفية تستحضر المدرسة ورسالتها الخاصة بالتربية على القيم داخل قلب المجتمع ، وفي المقابل يكون هذا الأخير بمختلف مبادئه ومكوناته حاضر داخل بيئة الحياة المدرسية . وذلك لتجاوز التحديات

والإشكاليات التي توجه منظومة التربية والتكوين . يلاحظ غياب الأخذ بمبدأ المقاربة الإدماجية عندما يتعلق الأمر، بأهم مرحلة في نص التقرير ، والمتعلقة بالتوصيات الختامية. فقد حددت الوثيقة قيم المجال المدرسي. و تشمل الآتي : قيم الانتماء الديني والوطني ، قيم المواطنة المحلية ، قيم المحافظة على البيئة وتنميتها وفي الأخير نجد مجالا رابعا يهتم " قيم البيئة المدرسية" . فهذا الفصل المنهجي ، فصل غير طبيعي ولا يتماشى و المنظور البيداغوجي الجديد، و القائم على جعل المرجعية الوظيفية أساس الأنشطة التعليمية و التعلمية . وذلك من خلال إعداد وضعيات تربوية دالة وفعالة لدى المتعلمين ، وتترجم مبدأ جعل المدرسة مفعمة بالحياة وتأهيلا للأفراد للعيش و التعايش و السلوك الايجابي . كما أن هذا التصنيف يعيد تكرار واجترار الإختلالات السابقة ، التي تختزل التربية على القيم في المقاربات الصنافية الاختزالية . مما يترك بقية الفاعلين التربويين من مدرسين و ممتدرسين ومؤطرين ومشرفين في حالة من التيه والتناقض .

### ث. استغراق في الدعوة لتقييم المردودية الخارجية وإغفال تقييم المردودية الداخلية:

أكد التقرير ضمن توصياته الختامية على ضرورة اعتماد آليات لتقييم الأثر الخاص ببرامج ومناهج التربية على القيم. وذلك من خلال العمل إرساء المرصد الوطني للقيم و خلق مرصد جهوية . واعتماد شبكات للتقويم والتقييم تشتمل على أدوات قياس ومؤشرات مضبوطة . وكل ذلك لرصد أثر هذه البرامج المعتمدة على مستوى المردودية الخارجية . لكن العجيب والغريب ، هو تناسي قياس المردودية الداخلية للتعلمات والمكتسبات القيمية، وهي المسألة / المشكلة التي ظلت معلقة في معظم البرامج والمناهج الدراسية الخاصة بمنظومة القيم . حيث مازال نظام التقويم التربوي يقوم المعارف من خلال التحصيل الكمي ، وهي ذات الطريقة المعتمدة لتقويم التعلمات القيمية . مع العلم ، أن اكتساب النسق القيمي وبنائه عند المتعلم لا يخضع لنفس منطق اكتساب المعارف التحصيلية الأخرى ، نظرا للطبيعة السيكلوجية للقيم . فمما لا شك فيه أن القيم ترتبط ارتباطا وثيقا بمختلف جوانب وأبعاد شخصية المتعلم ، بداية بالمجال الإدراكي - المعرفي ، و المجال الوجداني - الانفعالي ، و انتهاء بالمجال السلوكي<sup>2</sup> . فما يلاحظ من خلال الأنشطة التقويمية المعتمدة ، قصورها على تقييم مكتسبات المتعلمين في المجال المعرفي . أي بكل ما يتعلق بفهم مضمون ودلالة القيم المراد اكتسابها دون التمكن من سبر الأبعاد الأخرى الوجدانية و السلوكية . مما جعل غالبية المتعلمين يقومون بسلوكات تتنافى و ما حصلوه في ثنايا الدروس . فمثلا ليس هناك تفصيل للجوانب والأبعاد المتعلقة بالبعد النفسي فمن المعلوم أن الأبحاث السيكلوجية ، التي تتناول

---

<sup>2</sup> - مبارك ربيع (2013)، نحن والتربية دراسة في إستراتيجية التربية والتنمية، منشورات المعارف، دار نشر المعرفة، الرباط، ص. 129.



موضوع القيم وطبيعة تكوينها لدى الأفراد . وخاصة الأبحاث المرتبطة بعلم النفس الاجتماعي ( la psychologie sociale ) . وتعد نظرية النواة المركزية ( la théorie du Noyau central ) لصاحبها ابريك ( J.C.Abric )<sup>3</sup> واحدة من أهم المنظورات التفسيرية التي يمكن استثمارها لفهم وتفسير للبناء النفسي للقيم ، باعتبارها تمثلات وبناءات ذهنية ونفسية مركبة،. حيث ميز بين مجالين متداخلين ومتراپطين وهما : مجال النواة المركزي الذي يتكون من المعتقدات والأحكام والقيم الرئيسية. ثم نجد مجال الهامش والمحيط ( le périphérique ) الذي يتكون من التمثلات والمواقف ومختلف أشكال السلوك مع العلم أن كل هذه العناصر والمكونات تنظم حول النواة المركزي وترتبط وتتأثر به بشكل قوي، ولذلك فإنه يستحيل تعديل أو تغيير المواقف أو السلوك لدى الفرد، دون التمكن من تغيير مكونات النواة المركزي.

إن إبراز الطابع المركب والمعقد للنسق القيمي لدى الفرد ، يهدف بالأساس ، إلى فهم بيداغوجي واضح المعالم لهذا المكون الرئيس في التعلّمات المدرسية . فتدريس القيم في السياق التربوي يقتضي إذن استحضار الجوانب والأبعاد المختلفة لشخصية المتعلم ، سواء الجوانب المعرفية والعقلية ، أو الجوانب الوجدانية العاطفية . فإعمال منطق تربوي قائم على القاعدة التالية " افعّل ولا تفعل " حينما يتعلق الأمر لتربية النشئ على القيم والسلوك الايجابي ، يظل منطقاً عديم الفائدة .

#### خلاصة :

لابد من التأكيد بداية ، أن هذا التقرير يعد سابقة تربوية ايجابية في حقل الإنتاج العلمي للتربية والتعليم ببلادنا . لأن هذا التقرير وغيره يشكل بداية لتحقيق التراكم المعرفي المطلوب لتطوير وتوجيه الممارسات التعليمية الوجهة الصحيحة . وخاصة على مستوى منح الشركاء التربويين وثيقة مرجعية لفهم أوضح لمعضلة التربية على القيم التي أصبحت تشكل واحدة من التحديات الكبرى التي تواجه النظام التربوي الوطني . فمن المعلوم أن الفهم الصحيح للمشكلة يعد البداية الحقيقية للحل الصحيح والفعال. غير أن اعتماد واضعو التقرير على المقاربة الوصفية اعرض ومعالجة هذا الموضوع الإشكالي ، أسقط التقرير في معضلة الجدوى والفائدة البيداغوجية . فما ينتظره عموم ، المهتمين بالشأن التربوي ببلادنا هو تقديم مقترحات عملية فاعلة ومبنية على خبرات وتجارب ميدانية ، وليس مجرد ترديد لعدد من المقولات والعبارات لوصف أزمة التربية على القيم بالمنظومة التربوية . وعليه يمكن القول، إن التقرير جاء بغرض أساسي واحد ووحيد ، والمتمثل في الوظيفية التوجيهية، وذلك من خلال

<sup>3</sup> - J.C. Abric ( 2007), la théorie de noyau central, in la Revue électronique de psychologie sociale, N : 1pp 65-66

التأكيد وإعادة التأكيد على مصفوفة " قيم المجال المدرسي " الواجب تعليمها بالمدرسة الوطنية وعدم الحيد عنها . لتبقى الأسئلة القديمة الجديدة للتربية على القيم واكتسابها معلقة .

#### المراجع المعتمدة :

- الميثاق الوطني للتربية والتكوين (2000) ، وزارة التربية الوطنية .
- من أجل مدرسة الارتقاء والجودة والإنصاف ، رؤية استراتيجية للإصلاح (2015-2030) ، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي .
- التربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي ، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي ، رقم : 17/1 ، يناير 2017. الرباط .
- دليل الحياة المدرسية ، وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي ، غشت 2008، الرباط.
- ربيع مبارك (2013) ، نحن والتربية دراسة في إستراتيجية التربية والتنمية، منشورات المعارف ، دار نشر المعرفة ، الرباط.
- J.C. Abric ( 2007), la théorie de noyau central, in la Revue électronique de psychologie sociale, N : 1pp 65-66